

ثانيا : الأثار الاقتصادية إن من أهم الأثار الإقتصادية التي يمكن أن تنتج عن التأمينات الاجتماعية أثرين هامين هما - زيادة إنتاجية العامل خلال فترة خدمته من حيث إن عنصر العمل كأهم عنصر في العمليات الإنتاجية يتحط في ذاته إلى مكونين رئيسيين هما الألم ، كلما كان العمل أكر الماء وبصفة خاصة عند العامل الأجير ، فهو لا يستطيع أن يعمل كل ساعات اليوم ، ستوات غير منتجة و العامل لا يدا في كسب معاشه عادة إلا إذا بلغ واشتد عوده و قوى عليا لكميه وتاخذ قواه في التراجع إذا قرب من الستين فإذا تجاوزها فقد ينقطع عن العمل ، ولابد من أحدهما في الاعتبار عند الرغبة في تريدة تاجية العاملة بما يعني أن إنتاجية العمالي لا تحتمل إضافية مكون ثالث للعمل مثل الخوف على مستقبل حياته على العجز أو المرض أو الشيخوخة ، ومما لا جدال فيه أن أضاالة الخوف أو العمق إلى مكو العمل الرئيسين (الألم والوقت) يقلل من إنتاجية العمل والعمل سعا ، ومن ثم فإنه لا حل إذن إذا قلنا بأن التأمينات الاجتماعية بما تبعه في نفي العامل من شعور بالعطمينية على مستقبل حبه و حياة بنيه عن تعرضه لأية مخاطر اجتماعية . وأما الأثر الاقتصادي الثاني للتأمينات الاجتماعية فهو الاستقرار الاقتصادي من خلال ديمومة التوازن اين ال تي والعرض الكلي لكل من سلع وخدمات الاستهلاك والإنتاج معا حيث من المعلوم وفقا القراء القرية الاقتصادية أن الطلب الكلي الفعال شفين أو جانبيين ، أولهما ويتمثل في الطب العام أي المتحقق من جانب الدولة ومؤسساتها و هيبتها العامة على سلع وخدمات الاستهلاك ، ومعلوم أن الطبقة العاملة في في مجتمع يتزايد لديها الميل الحدي للاستهلاك ، نتوقعه من جانب كل من يتعرض لأحد المخاطر الإجتماعية سالفه البيان أما على افتراضي وجود التأمينات الإجتماعية ، فإن الطلب الخاص للطبقة ، العاملة سوف يعيش حالة من الاستقرار على الرغم من توقف اجر نسبة من العمل نتيجة تعرضهم لأنواع المخاطر الاجتماعية